ما بين الإصلاح الفكري والإصلاح السياسي

أثار فشل ما يسمى بالربيع العربي في معظم بلدان الربيع -بإستثناء تونس- النقاش مجدداً حول دعوى أهمية إيلاء الإصلاح الفكري أولوية على الإصلاح السياسي في العالم العربي، حيث تشير الدعوى إلى أن اي محاولة إصلاح سياسي لا يمكن أن تؤتي ثمرها إلا في مجتمع تعلي منظومته الفكرية من شأن قيم العدالة والتسامح والتعددية والمواطنة والحرية وحقوق المرأة وغيرها ، وهو ماتفتقر إليه مجتمعاتنا العربية. فمن هنا تقول تلك الدعوى أنه يجب أن يسبق أي محاولة إصلاح سياسي في المنظومة السياسية العربية عملية إصلاح فكري عبر تفكيك المنظومة الفكرية القديمة وبناء منظومة أخرى مكانها تتمحور حول تلك القيم. وكثيرا ما يستشهد أنصار أولوية الإصلاح الفكري بالتجربة الأوربية كنموذج في هذا السياق . ومع يقيني بأهمية الإصلاح الفكري وضرورته في مجتمعات أدمنت الجمود والتقليد وأنهكتها التقسمات الدينية والفكرية والعرقية إلا أنني أرى كذلك بأن الاكتفاء بالإصلاح الفكري في وطننا العربي لا يمكن أن يحقق هدفه دون أن يصحبه – وعلى نفس الوتيرة – إصلاح سياسي خصوصاً إذا كانت أنظمة تلك البلدان تقف حاجزاً منيعاً أمام المساس بتلك المنظومات الفكرية التقليدية التي تفيدها بما تنتجه من تعصب طائفي وعرقي وارهاب وغيره ، والتي هي من أهم الأمور التي يقتات عليها السياسي وفق قاعدة " فرق تَسُدْ ". وإن حصل أن سمحت تلك الأنظمة ببعض الإصلاح الفكري فهو بالقدر الذي يحقق مصالحها ، لكنها فيما عدى ذلك تقف حجر عثرة في الطريق. ومن يستدل بالتجربة الأوربية على إمكانية القيام بالإصلاح الفكري قبل الإصلاح السياسي في وطننا العربي يغفل عن أن الكنيسة لم تكن مجرد مؤسسة دينية بل كانت أيضا مؤسسة سياسية لذلك فإن الإصلاح الديني في أوربا لا يخلو من إصلاح سياسي في بعض جوانبه كما أنه يغفل عن فوراق مهمة بين الحالتين ما يجعل القياس على مآلات ونتائج التجربة الأوربية – في هذا السياق – قياساً فاسداً . ومن ذلك أننا نعيش في زمن – وبخلاف حال المجتمع الأوربي آنذاك – تزايد فيه تغوّل الدولة الحديثة والذي وصل إلى سيطرتها على كافة مجالات الحياة بما فيها المجال الثقافي والفكري في المجتمع من خلال أجهزتها الأمنية والتربوية والإعلامية بل وحتى الإجتماعية . فأصبحت الدولة الحديثة – وبشكل لم يحدث من قبل – قادرة

على إخضاع الفرد والمجتمع لها ، حتى في خياراتهم الشخصية ، بمعنى أن المجتمع كما كان قائما بنفسه ومستقلاً إلى حد كبير ولكنه مع الدولة الحديث تم إفراغه من قوته . و إذا كان هذا هو حال الدولة الحديثة بشكل عام ، فإن الدولة العربية الحديثة – ومنذ نهاية القرن العشرين – قد وصلت إلى مستوى من التغوّل لم تعرفه سوى قلة من الكيانات السياسية الأخرى عبر العالم ، بما في ذلك مثل تشيلي العسكرية ، ألبانيا ووكوريا الشيوعيتين أو جنوب إفريقيا العنصرية . ومن الطبيعي أن تتعثر محاولة الإصلاح الفكري في مثل هذا الحال وهو ماتوصل إليه رواد الإصلاح الديني والفكري في عالمنا العربي بعد أن أدركوا الإكتفاء ، فهذا الطهطاوي يعود في آخر مساره لينادي بالحريات المدنية ، وهذا محمد عبده بعدما كان يتبنى طريق التربية الإسلامية كمدخل للإصلاح السياسي عاد عن ذلك مجيباً أحد تلامذته بقوله " فإن شئت القول إن السياسة أصل كل فساد ، تضطهد الفكر أو الدين أو العلم ، فأنا معك من الشاهدين "

كما أن رشيد رضا عاد ليعلنها بكل وضوح بأن" الديمقراطية والجمعيات السياسية والدينية والخيرية والعلمية وهي السبب الأول والعلة الأولى لكل ارتقاء بها صلحت العقائد والأخلاق في أوربا " .

وما سبق لا يقلل من أهمية الإصلاح الفكري والديني ولكن يوضح أن المجالات الفكرية السياسية – في أرض الواقع – مجالات متداخلة ومتشابكة وفي ظل الدولة الحديثة غدت أكثر تداخلاً وتماسكاً وبالتالي لا يمكن إصلاح أحدها بمعزل عن الآخر ، بل ينبغي أن يسيرا معاً بالتوازي .